

## إعلان الدوحة

### مقدمة

اجتمع ممثلو الحكومات وأعضاء المجتمع المدني في الدوحة، قطر، في 29 و30 من تشرين الثاني/نوفمبر 2004 في مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة احتفالاً بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة. وعقد الاجتماع تحت رعاية سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم صاحب السمو أمير دولة قطر ورئيسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة. وجمعت أعمال مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة آراء المسؤولين الحكوميين والأكاديميين والمجموعات الدينية والمنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني. ويشير المؤتمر إلى الاجتماعات الإقليمية التي عقدت في كل من كوتونو، وبنين، ومكسيكو سيتي، المكسيك، وستوكهولم، والسويد، وجنيف، وسويسرا، وكوالالمبور، وماليزيا، وأماكن أخرى، وأحيط المؤتمر علماً بالمقترحات والآراء التي عرضها كل المشاركين في المؤتمر.

### الديباجة:

إننا إذ نعيد التأكيد على أن الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع، كما ورد في المادة 16 (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ نلاحظ أن العام 2004 يصادف الذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة التي أعلنتها الأمم المتحدة عام 1994؛ وحيث إن الجمعية العامة للأمم المتحدة رحبت في قرارها 15/58 المؤرخ 3 من كانون الأول / ديسمبر 2003 بانعقاد المؤتمر الدولي للأسرة.

ونقر بأن أهداف الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة تشمل الجهود الرامية إلى تحقيق ما يلي:

(أ) تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على صياغة سياسات بشأن الأسرة وتنفيذها ورصدها؛ و (ب) حفز الجهود الرامية إلى التصدي للمشاكل التي تؤثر في حالة الأسرة وتتناثر بها؛ و (ج) إجراء استعراضات تحليلية على جميع المستويات، وتقييم حالة الأسرة واحتياجاتها؛ و (د) تعزيز فعالية الجهود المبذولة على كل الأصعدة من أجل تنفيذ برامج محددة تتعلق بالأسرة؛ و (هـ) تحسين التعاون بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المساندة للأسرة.

ونأخذ في اعتبارنا الاستنتاجات الأكاديمية والعلمية والاجتماعية التي جُمعت لمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة، والتي تؤكد في مجموعها أن الأسرة ليست هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع فحسب، بل هي أيضاً العامل الأساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المستدامة.

واعترافاً منا بضرورة التصدي للتحديات التي تواجهها الأسرة في إطار العولمة.

وندرك ما يمثله تعزيز الأسرة من فرصة فريدة لمعالجة المشاكل المجتمعية بصورة شمولية.

ونكرر التأكيد على أن الأسر القوية المستقرة تسهم في صون ثقافة السلام، وتعزيز الحوار بين الحضارات والجماعات العرقية المختلفة.

ونرحب بإعلان سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم صاحب السمو أمير دولة قطر ورئيسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بدولة قطر، عن إنشاء معهد دولي للدراسات الأسرية.

ونعيد في هذا المضمار تأكيد الالتزامات الدولية تجاه الأسرة، ونهيب بجميع الحكومات والمنظمات الدولية وأعضاء المجتمع المدني على جميع المستويات أن تتخذ إجراءات في سبيل حماية الأسرة.

### التأكيد مجدداً على الالتزامات تجاه الأسرة :

نعيد تأكيد الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه لتعزيز الأسرة، وبخاصة ما يلي:

- 1- نتعهد بالاعتراف بما تؤديه الأسرة من أدوار من حيث الدعم و التربية والتنشئة وتعزيز هذه الأدوار، مع إيلاء الاعتبار التام لتنوع القيم الثقافية والدينية والأخلاقية والاجتماعية في العالم.
- 2- نؤكد على ضرورة الحفاظ على الكرامة المتأصلة في الإنسان، وندرك أن الطفل يحتاج ، بسبب قصوره البدني والعقلي، إلى ضمانات وعناية خاصة سواء قبل مولده أو بعده. لذا فإن الأمومة والطفولة يجب أن تحظيا بالمساعدة والرعاية الخاصة، ولكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمن.
- 3- نجدد تأكيدنا على أن الأسرة هي الخلية الجماعية الطبيعية والأساسية للمجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة ومساعدتهما على أوسع نطاق ممكن.
- 4- نؤكد على ألا يبرم عقد الزواج إلا برضى الطرفين الراغبين في الزواج رضاً كاملاً لا إكراه فيه، ويكون للرجل وللمرأة ابتداء من بلوغ سن الزواج حق معترف به في الزواج وتأسيس الأسرة، على أن يكون الزوج والزوجة شريكين متساويين.
- 5- نؤكد، كذلك، على أن الأسرة تتولى المسؤولية الرئيسية في تنشئة الطفل و حمايته منذ طفولته الأولى حتى سن المراهقة، ومن أجل تحقيق نمو كامل لشخصية الطفل، ينبغي أن ينشأ الأطفال في بيئة أسرية تسودها

السعادة والحب والتفاهم. وعلى كل مؤسسات المجتمع، احترام ودعم الجهود التي يبذلها الآباء لتنشئة الأطفال ورعايتهم في بيئة أسرية . وللآباء الحق الأول في اختيار نمط تربية أولادهم وتأمينه دينياً وخلقياً وفقاً الخاصة لاقتناعاتهم.

### نداء من أجل الحق

مراعاة لما ورد أعلاه من التزامات؛ نهيب بجميع الحكومات والمنظمات الدولية وأعضاء المجتمع المدني على جميع المستويات القيام بما يلي:

### فيما يتعلق بالقيم الثقافية والدينية والاجتماعية

- 1- وضع برامج لتشجيع الحوار بين الأمم والأديان والثقافات والحضارات وحفزه بشأن المسائل المتعلقة بالحياة الأسرية، بما في ذلك التدابير الكفيلة بصون مؤسسة الزواج وحمائتها.
- 2- إعادة تأكيد أهمية المعتقدات الدينية والأخلاقية في صون الاستقرار الأسري والتقدم الاجتماعي.
- 3- تقييم وقياس مدى انسجام القانون والسياسات الدولية مع مبادئ وأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية الأخرى المتعلقة بالأسرة.

### فيما يتعلق بكرامة الإنسان

- 4 - إعادة تأكيد الالتزام بتوفير تعليم جيد للجميع، بما في ذلك تكافؤ فرص الاستفادة من التعليم.
- 5 - تقييم السياسات الحكومية ومراجعتها؛ لضمان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في الإنسان وحمائتها في كل مراحل الحياة.

### فيما يتعلق بالأسرة

- 6- وضع مؤشرات تقييم أثر البرامج كافة على استقرار الأسرة.
- 7- تعزيز السياسات والبرامج التي من شأنها أن تمكن الأسر من كسر دائرة الفقر.

8- تقييم السياسات السكانية الحكومية ومراجعتها، ولا سيما في البلدان التي تسجل معدلات ولادة دون مستوى الإحلال.

9- تشجيع الأسرة ودعمها؛ من أجل توفير الرعاية للمسنين والمعاقين.

10- مساعدة الأسرة على مواجهة آفة فيروس نقص المناعة البشرية /متلازمة نقص المناعة المكتسب وغيرها من الجوائح التي تشمل الملاريا والسل.

11- اتخاذ تدابير فعالة لدعم الأسرة في أوقات السلم والحرب.

### فيما يتعلق بالزواج

12- دعم مؤسسة الزواج وصونها وحمايتها.

13- اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز استقرار الزواج، من خلال جملة من الوسائل، منها: تشجيع الشراكة الكاملة والمتساوية بين الزوجين، في إطار علاقة زوجية ملتزمة ودائمة.

14- وضع سياسات وممارسات فعالة لإدانة العلاقات التعسفية في إطار الزواج والأسرة ومعالجتها، وإنشاء مؤسسات عامة لمساعدة الرجال والنساء والأطفال والأسر في الأزمات.

### فيما يتعلق بالوالدين والأبناء

15- تعزيز الجهود من أجل إتاحة فرص سياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية متكافئة للنساء، وتقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من السياسات؛ من أجل مساعدة الأمهات والآباء على أداء أدوارهم الأساسية.

16- تعزيز أداء الأسرة بإشراك الأمهات والآباء في تعليم أبنائهم.

17- إعادة تأكيد حق الوالدين في اختيار نوع التعليم الذي يرغبونه لأبنائهم.

18- إعادة تأكيد حرية الوالدين واحترامهما أو أولياء الأمور القانونيين واحترامهم، عند الاقتضاء، في اختيار المدارس، غير مدارس التي أنشأتها السلطات العامة التي تتواءم مع الحد الأدنى من المتطلبات التعليمية التي تضعها أو تقرها الدولة، وكفالة حصول أطفالهم على التعليم الديني والأخلاقي الذي يتوافق مع معتقداتهم.